المعارضة السورية تحذّر الأسد وميليشياته من استمرار خرق وقف إطلاق النار

اتفاقية
حول تشكيل الوفد لبداية المفاوضات الفاعلة بالحل السياسي الهادف
إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي

إن قادة فصائل المعارضة المسلحة السورية، (المسمون لاحقا بالمعارضة).
يؤيدون نظام وقف الأعمال القتالية الذي أعلن عنه في سوريا بتاريخ 30 / كانون الأول / 2016 م ويباشرون به.
ويؤكدون أنه لا يوجد بديل للحل السياسي الشامل للأزمة السورية وأنه لا بد من البدء العاجل بالعملية السياسية في سوريا على النحو المنصوص عليه في بيان جنيف (2012) والقرار 2254 لمجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة.
ويقرون بالاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، والحاجة إلى تأمين مستقبل الشعب السوري، ووضع حد لإراقة الدماء، وضمان الدولة المستقلة التي تمثل الشعب السوري بكامله.
ويطالبون عن الاهتمام الشامل بالاستقرار العاجل للوضع في البلاد بمشاركة ممثلي روسيا الاتحادية والجمهورية التركية بوصفهم الضامنين.(المسمون لاحقا بالضامنين).
ويوافقون على ما يلي:

١ - تلتزم المعارضة بتشكيل وفد من أجل إجراء المفاوضات الفاعلة بالحل السياسي الهادف إلى حل شامل للأزمة السورية عن طريق سلمي (المسمى لاحقا بالوفد) لغاية 15 / كانون الثاني / 2017 م وذلك بمشاركة مباشرة للضامنين.
وتحدد المعارضة تشكيل الوفد بمفردها.

٢ - يبدأ الوفد بالعمل المشترك مع وفد الطرف المختلف إبتداءً من 23 / كانون الثاني / 2017 م والذي سيجري في مدينة أستانا (جمهورية كازاخستان) بمشاركة منظمة الأمم المتحدة.

٣ - تتيح العمل المشترك يقوم كلا الوفدين بإعداد خارطة طريق من أجل حل الأزمة السورية في أقصر وقت.

٤ - سيجري العمل تحت رعاية الضامنين.

٥ - تدخل هذه الاتفاقية حيز التطبيق منذ لحظة توقيع المعارضة عليها وتكتسب الطابع الملزم قانونياً بشرط أن يوقع ممثل قيادة الجمهورية العربية السورية بمشاركة روسيا الاتحادية للاتفاقية على نسخة مماثلة من حيث المضمون لنص هذه الاتفاقية. ويبلغ الضامنون المعارضة عن التوقيع على هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

السبت 31 ديسمبر 2016 03:12 م

حذرت المعارضة السورية، السبت 31 ديسمبر من أن مواصلة قوات نظام بشار الأسد والميليشيات المساندة له في خرق اتفاق وقف إطلاق النار سيجعله لاغياً، وذلك بعد يوم من بدء تطبيق الاتفاق الذي توسطت به تركيا وروسيا.

وقالت المعارضة السورية في بيانها، إنها "التزمت باتفاق وقف إطلاق النار منذ بدايته، على الرغم من انتهاكات النظام وحزب الله في وادي بردى".

وأشارت إلى أن استمرار النظام في خروقاته وقصفه ومحاولات اقتحامه للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة، يجعل اتفاق وقف إطلاق النار لاغياً، داعية روسيا التي وقعت على الاتفاقية كضامن للنظام وحلفائه إلى تحمل مسؤولياتها.

ورفضت المعارضة أن يكون هناك أي استثناء لوقف إطلاق النار، وقالت: "نحن ملتزمون التزاماً كاملاً بوقف إطلاق النار وفق هدنة شاملة لا تستثني أي منطقة أو فصيل يتواجد ضمن مناطق المعارضة".

وفي السياق ذاته، قالت المعارضة في بيانها إنها تفاجأت بعد توقيع وقف إطلاق النار، مشيرةً أن نص الاتفاق الذي وقعت عليه مختلف عن الاتفاق الذي وقع عليه نظام الأسد.

وذكرت في بيانها: "لقد نصت الاتفاقية الموقعة من طرفنا مع الحكومة الروسية بوضوح على أن النظام سيقوم بتوقيع وثيقة مماثلة لها، لنفاجأ بتصريحات متتالية من مسؤولين روس، تؤكد تفسيراً للاتفاق مناقضاً لما اتفقنا عليه. كما تفاجأنا بأن النسخة التي وقع عليها النظام مختلفة عن نسخة الفصائل الثورية".

وأضاف البيان أن نسخة الاتفاق التي وقع عليها النظام حُذفت منها عدة نقاط رئيسية وجوهرية غير قابلة للتفاوض.

ودعت فصائل المعارضة الموقعة على البيان مجلس الأمن إلى التمهل في تبني الاتفاق "ريثما تلتزم روسيا بتعهداتها وتحقق التزامها بضبط النظام وحلفائه". بحسب البيان.

واعتباراً من منتصف ليل الخميس/الجمعة (30 ديسمبر الجاري) دخل اتفاق وقف إطلاق النار في سوريا حيز التنفيذ، بعد موافقة النظام والمعارضة عليه، وذلك نتيجة تفاهمات روسية تركية وبضمان الدولتين.

وفي حال نجاح وقف إطلاق النار، ستنطلق مفاوضات سياسية بين النظام والمعارضة في "أستانة" عاصمة كازاخستان برعاية أممية تركية روسية، وذلك قبل انتهاء الشهر الأول من عام 2017.